بما يضمن أمن الطاقة رغم التحديات الهائلة

البديوي: «الخليج» يلعب دوراً محورياً في قطاع النفط والغاز على المستوى العالمي

تعزيز التعاون والشفافية بين المنتجين والمستهلكين أمر بالغ الأهمية لضمان استقرار الأسواق

الكويت تهدف إلى توليد 15 ٪ من إجمالي إنتاج الطاقة من مصادر متجددة بحلول 2035

قال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم محمد البديوي، إن دول مجلس التعاون لاعب أساسي وشريك موثوق به دولياً في مجال ضمان أمن الطاقة، مؤكداً أن موضوع السياسة الجديدة لأمن الطاقة، يحتل مكانة بارزة في سياسات دول مجلس التعاون، والتي تلعب دوراً محورياً في قطاع النفط والغاز على المستوى العالمي؛ مما يضمن أمن الطاقة في جميع أنحاء العالم.

وجاء ذلك خلال كلمته في جلسة السياسات الجديدة لأمن الطاقة، ضمن جلسات الدورة التاسعة عشرة من مؤتمر حوار المنامة "قمة الأمن الإقليمي"، بتنظيم وزارة الخارجية في مملكة البحرين، وبالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS)، خلال الفترة 19-17 نوفمبر 2023، في العاصمة البحرينية المنامة، بحضور وزراء الخارجية والدفاع والأمن القومي ورؤساء الأجهزة الأمنية والخبراء والسياسيين وأبرز المفكرين في العديد من الدول.

وأضاف البديوي، خلال كلمته، أنه من المهم أن يتم دراسة حالة أمن الطاقة في عصرنا هذا، والتي من الممكن أن تُعزى إلى عدد من العوامل، الصراع التقليدي، عدم وجود خطط بديلة، السرد المضلل القائل بأن مصادر الطاقة البديلة يمكن أن تحل محل الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى مرور سنوات من قلة الاستثمار.

وأشار البديوي، إلى أن دول مجلس التعاون أثبتت على مدى عقود من الزمن باستمرار أنها شريكة موثوقة في مجال الطاقة؛ مما يدل على التزامها الثابت بتحقيق استقرار أسواق الطاقة العالمية، مستذكراً الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات، حيث إن بعض هذه الدول اتخذت تدابير استثنائية، مثل تغيير أعلام ناقلات النفط الخاصة بها، لحماية تدفق النفط على الرغم من الخطر الذي تتعرض له سفنها.

ولفت، إلى أن أزمة الحرب الأوكرانية، في الآونة الأخيرة، سلطت الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه دول مجلس التعاون في الحفاظ على أمن الطاقة، فعلى الرغم من التحديات الهائلة التي لا تزال تلقي بظلالها على أسواق الطاقة، فقد أظهرت دول مجلس التعاون مرونة وحافظت على استمرارية واستقرار العرض على النفط، وأنه يتعين على الدول والمنظمات الدولية توحيد الجهود لحماية هذه الممرات من التهديدات العسكرية أو القرصنة أو الكوارث البيئية.

وأكد البديوي، خلال الكلمة، على أهمية المساعي الإستراتيجية التي تبذلها دول الخليج لتعزيز أمن الطاقة؛ بما في ذلك التركيز على مصادر الطاقة المتجددة، والاستثمار القوي في البحث والتطوير من أجل حلول الطاقة المستدامة، وتعزيز كفاءة الممارسات في استخدام الطاقة، وتشجيع القطاع الخاص على التعاون في المشاريع المشتركة.

كما ذكر، أن دول مجلس التعاون تدرك أهمية إمدادات الطاقة التقليدية على المدى الطويل لضمان أمن الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، حيث تبنت دول المجلس أيضاً مصادر الطاقة المتجددة، كما يتضح من خطط التنمية الوطنية الخاصة بكل منها، مبيناً بعض خطط ومشاريع الطاقة الكبرى في دول مجلس التعاون، والتي تسير جنباً إلى جنب مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة، ولاسيما الهدف رقم 7 الطاقة نظيفة وبأسعار معقولة، وتتماشى مع اتفاقية باريس.

وأوضح الأمين العام، أن إستراتيجية الإمارات للطاقة 2050 تستهدف مزيج الطاقة الذي يجمع بين مصادر الطاقة المتجددة والنووية والنظيفة لتلبية المتطلبات الاقتصادية لدولة الإمارات، والأهداف البيئية على النحو التالي 44 % طاقة نظيفة، 38 % غاز، 12 % فحم نظيف، وتهدف البحرين إلى تحويل 20 % من طاقتها إلى طاقة متجددة بحلول عام 2035، والوصول إلى الحياد الكربوني الصفري بحلول عام 2060، وتتضمن الخطة تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتهدف إلى توليد 5 % من كهرباء البلاد من مصادر متجددة بحلول عام 2025، مع الالتزام بالطاقة النظيفة والاستدامة.

وتابع: "وتتصدر الرؤية السعودية2030المسؤولية على الطريق الصحيح لتصبح سادس أكبر مصدر للهيدروجين على مستوى العالم والأكبر في الشرق الأوسط بحلول عام 2030، أما رؤية قطر الوطنية 2030 فتستهدف توليد 20 % من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، بالإضافة إلى أن تهدف الكويت إلى توليد 15 % من إجمالي إنتاج الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2035".

ونوه البديوي، بأن صناع السياسات في الاقتصادات المتقدمة قد تجاهلوا لفترة طويلة التحذيرات الصادرة من قطاع النفط والغاز بشأن نقص الاستثمار، ووضع صناع السياسات هؤلاء الكثير من الثقة في مصادر الطاقة المتجددة، كما تراجعت الاستثمارات في مجال النفط والغاز بشكل ملحوظ في الفترة من 2014 إلى 2021؛ مما أدى إلى الحاجة الملحة لتصحيح ذلك من أجل ضمان أمن الطاقة وسد أي ثغرات، وسيحتاج العالم إلى النفط والغاز في المستقبل المنظور لتلبية الطلب المتزايد.وشدد، على أنه تم التأكيد على ذلك في تقرير "التوقعات العالمية 2023" الذي أصدرته منظمة أوبك مؤخراً، ويتوقع أن يتوسع الطلب على الطاقة بنسبة 23 % من الآن وحتى عام 2045، ومن المتوقع أن يلبي النفط والغاز أكثر من 50 % من احتياجات الطاقة العالمية بحلول ذلك الوقت، وبالنسبة لصناعة النفط وحدها، ترى أوبك أن متطلبات الاستثمار تبلغ 14 تريليون دولار حتى عام 2045، أو نحو 610 مليارات دولار سنوياً، ومن الأهمية أن يتم تحقيق ذلك لصالح المستهلكين والمنتجين والاقتصاد العالمي، وفي نهاية المطاف لأمن الطاقة العالمي.

وفي ختام، كلمته أكد البديوي، الحاجة الملحة لتعزيز التعاون الدولي؛ بما في ذلك حماية البنية التحتية للطاقة وطرق النقل، فضلاً عن مواجهة التهديدات المحتملة، سواء كانت عسكرية أو سبرانية، وأن الرؤية طويلة المدى ضرورية لضمان أمن الطاقة، بغض النظر عن الصراعات الحالية مثل الحرب الروسية الأوكرانية أو غيرها من التحديات قصيرة المدى، وتعزيز التعاون والشفافية بين المنتجين والمستهلكين أمر بالغ الأهمية لضمان استقرار أسواق النفط.

وأوضح، أنه على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها دول مجلس التعاون للتعاون كأعضاء فاعلين في المجتمع العالمي، فإن مواجهة التحديات المستقبلية تتطلب تحالفاً عالمياً واسع النطاق، حيث إن أي انقطاع في إمدادات الطاقة يشكل تهديداً لجميع البلدان، بغض النظر عن وضعهم التنموي، وأهمية أن ندرك أن أمن الطاقة يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني والدولي، وأي خلل في أمن الطاقة يمثل نقصاً في الأمن الشامل.

جاسم محمد البديوي يلقي كلمته خلال المؤتمر

توقعات بتوسع الطلب على الطاقة بنسبة 23 ٪ من الآن وحتى 2045

«المالية الإماراتية» تستضيف خبراء لمناقشة «التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي»

عقدت وزارة المالية الإماراتية بالتعاون مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID، طاولة مستديرة حول "التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي"، تتطرق إلى القضايا التي تواجه الدول والمسؤولين الحكوميين والمستثمرين في علاقاتهم المتعلقة بالاستثمارات المحلية والدولية، وما ينشأ عنها من نزاعات.

شارك في الفعالية ثريا حامد الهاشمي مدير إدارة العلاقات والمنظمات المالية الدولية في وزارة المالية، وحسام التلهوني المستشار القانوني لمعالي وزير المالية، وناتالي سيكويرا المستشارة الأولى وقائدة فريق في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وطارق رياض مدير مكتب طارق رياض وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية، وسعادة القاضي شملان عبدالرحمن أحمد الصوالحي، قاضي الاستئناف لدى محكمة الاستئناف بمحاكم مركز دبي المالي العالمي، وكريم ناصيف، المدير في شركة ناصيف للتحكيم، إضافة إلى مجموعة خبراء من القطاعين الحكومي والخاص في مجال حل منازعات الاستثمار بالتحكيم.

وناقش الخبراء في اجتماعهم المنازعات التي تنشأ بين الدول التي تستضيف الاستثمارات، والمستثمرين ممن يحملون جنسية دولة أجنبية، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين، وما يتوجب على الدولة والشخصيات الحكومية العامة مراعاته عند توقيع الاتفاقيات الداخلية والثنائية والدولية التي تتضمن أوجه الاستثمار، وبنود حل المنازعات، ومناقشة تحديد إجراءات وكيفية البدء بطلب إجراءات التحكيم، وأنواعه، ومكان انعقاده، وسبل المفاضلة بين خيارات الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.

وناقش المشاركون تحديد أنواع الاستثمارات التي تسري عليها الاتفاقيات الدولية الملزمة باللجوء إلى التحكيم من خلال مراكز متخصصة، والحالات التي يتم فيها اللجوء إلى التحكيم وفق قواعد القانون وإشراف القضاء المحلي، ووسائل تنفيذ الأحكام الصادرة، وغير ذلك من التفاصيل الهامة للدول والمستثمرين والخبراء.

وأعقب الجلسات التي تطرقت لتلك المحاور نقاشات معمقة شارك فيها الحضور من جميع الجهات المشاركة.

يشار إلى أن دولة الإمارات انضمت إلى عضوية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بالعام 1993 بموجب المرسوم الاتحادي رقم 43 لسنة 1993، نظراً لمكانة المركز كمؤسسة دولية رائدة خاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بقضايا الاستثمار الدولي.

«آلافكو» تنهي عقد شراء طائرات مع «إبرباص»

توصلت شركة إيرباص مع شركة آلافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات إلى اتفاق لإنهاء عقد طلبات شراء طائرات من طراز A320neo.

وأوضحت "آلافكو"، في بيان للبورصة أمس الأحد، أن أثر ذلك يتمثل في انخفاض إجمالي الالتزامات الرأسمالية المستقبلية وإعادة تصنيف بنود معينة في البيانات المالية للشركة.

وقالت "آلافكو" إنه يتعذر عليها الإفصاح عن المزيد من التفاصيل نتيجة لالتزامها ببند سرية المعلومات في الاتفاقيات التجارية المختلفة مع شركة بوينغ.

سجلت "آلافكو" خسائر في التسعة أشهر الأولى المنتهية بختام يونيو 2023 بنحو 3.39 مليون دينار، بهبوط 85 % عن مستواها بالفترة نفسها من العام السابق البالغ 23.37 مليون دينار.

«علي عبدالوهاب المطوع التجارية» ترعى سباق «Run Kuwait» الخيري

لقطة جماعية للمشاركين في السباق الخيري

أعلنت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية و"INTERSPORT"، إحدى العلامات التجارية التي تمثلها الشركة في قطاع الرياضة ونمط الحياة العصري في الكويت، عن رعايتهما لسباق Run K–wait" "، بنسخته الحادية عشر، والذي أقامته جمعية فوزية السلطان الصحية الغير ربحية، يوم السبت 11 نوفمبر في مروج، من أجل دعم الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة والمساهمة في تأمين تكاليف العلاج لهم.

تأتي رعاية شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية لهذه المبادرة الخيرية السنوية، انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية والدور الهام الذي تقدمه مع INTERSPORT لدعم المبادرات المحلية الهادفة والكفيلة بخلق تأثير إيجابي في المجتمع.

وقد تمثلت هذه الرعاية من خلال الدعم، ومشاركة فريق عمل الشركة في السباق.

يذكر أن سباق "Run Kuwait" هو إحدى المبادرات التي تجمع بين المتعة والمسؤولية الاجتماعية. والهدف السامي منه هو جمع التبرعات لصالح مركز تقييم وإعادة تأهيل الأطفال، الذي يقدم خدمات علاجية متعددة لتوفيرها بالمجان أو تخفيض تكلفتها لأكبر عدد ممكن من الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، الغير قادرين على تحمل تكاليف العلاج.

والجدير بالذكر أيضاً أن ما يميز هذا السباق في نسخته لهذا العام هو تشجيعه فئة الأطفال على المشاركة، حيث ارتأت مجموعة "فوزية السلطان الصحية" إلى أهمية وتأثير وضرورة دعم الأطفال الأصحاء لأقرانهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. فقد شمل السباق هذا العام ثلاث فئات هي كل من سباق الركض لمسافة 5 كم، و10 كم، وسباق للأطفال.

عبر تأسيس محطات تعمل بالطاقة الشمسية

«Ooredoo الكويت» تستهدف تطوير الطاقة المستدامة

قامت Ooredoo الكويت، الشركة الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والملتزمة بالابتكار في المنطقة، بتحقيق انجاز خلال العام الحالي، وذلك من خلال تأسيس محطات لتقوية الارسال تعمل بالطاقة الشمسية الهجينة في مناطق مختارة في الكويت.

تقدم هذه التجربة الريادية حلول مبتكرة لإستخدام الطاقة المتجددة، وتحديداً الطاقة الشمسية، بهدف الحد من الاعتماد الكبير على مولدات الديزل وتثبيت حلول إضافية موفرة للطاقة.

تأتي هذه المبادرة الاستراتيجية كجزء من التزام Ooredoo المستمر تجاه الاستدامة البيئية والحد من انبعاثات الكربون. بتبني الطاقة الشمسية المهجنة، تهدف الشركة إلى استكشاف كفاءة وجدوى مصادر الطاقة البديلة لبنيتها التحتية.

قديماً، كانت تُستخدم مولدات الديزل لتشغيل محطات تقوية الارسال في المناطق النائية والبرية، وهذا لا يساهم فقط في انبعاثات الكربون، ولكنه يتسبب أيضاً في تكاليف تشغيلية كبيرة. إن قرار Ooredoo الكويت باختبار أنظمة الطاقة الشمسية كبديل لمولدات الديزل يُعَدُّ خطوة هامة نحو نهج أكثر مسؤولية بيئياً واقتصادياً لتشغيل شبكتها.

لقد تم اختيار المواقع التجريبية بعناية لتقييم أداء الخلايا الشمسية الهجينة في بيئات مختلفة، بدءاً من الطرق البرية والمدن النائية وإنتهاءً بالجزر. وتضم المواقع كلاً من طريق الوفرة، جزيرة فيلكا، الصبية وطريق العبدلي.

تؤمن Ooredoo الكويت أن نتائج هذه المبادرة ستمهد الطريق لمستقبل أكثر مراعاة للبيئة، وأكثر فعالية من حيث التكلفة لصناعة الاتصالات. كما يؤكد التقدم في هذه التجربة الرائدة التزام الشركة بالدعوة إلى الممارسات المستدامة في قطاع الاتصالات.